م. ت. ف.

ليست هناك قضيةٌ عربيةٌ أو عالميةٌ تَحْظى بالتأييد الشعبي والثقافي العربي الذي تَحْظى به القضيةُ الفلسطينية. فليس غريباً، إذن، أن تمتلئ الجرائدُ العربية بمقالات التعاطف مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قبل موته (أو استشهاده تسميماً) وبعده. فعرفات صورةٌ مُؤَمْثلةٌ عن شعبٍ لاجيءٍ يُصارع العالمَ لانتزاع حقوقه التي يُحرم منها منذ ٥٦ عاماً؛ وهو تجسيدٌ (مُغالٍ) للاستقلالية الوطنية الفلسطينية في مقابل نُخَبٍ سياسيةٍ عربيةٍ حاكمة أَدْمنت التخاذلَ والتواطؤ، حتى حُقَّ أن يرفعه كثير من المثقفين العرب شاهداً على الصّمود والمقاومة. لكنّ ما يحيِّر القارئَ فعلاً أن يتنازل بعض المثقفين الديموقراطيين والعلمانيين العرب عن أدنى نقد يوجِّهونه لمسيرة القائد الراحل، مع أنَّهم لم يوفِّروا من سهامهم حتى أقرب أصدقائهم ورؤساء الأحزاب التقدُّمية والثورية. بل بلغ الأمرُ ببعضهم تسويغَ كلِّ ما أتى به عرفات من سلبيات: فحتى حين عاب عليه هؤلاء احتكارَه للسلطات (رئيس لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير + رئيس السلطة الفلسطينية + ناطق باسم حركة فتح + الممسك بالأجهزة الأمنية + الممسك بمالية المنظّمة والسلطة + ...)، فإنَّهم لاموا البيئةَ التي أَنجبتْه، والشعبَ الذي رَضِي به، والممثّلين الذين انتخبوه (على أساس أنّ الرئيس الراحل استَخْدم «الأدوات الشرعية» من أجل «استيلائه المشروع» على كل شيء، كما يقول حرفيًا كاتبٌ صديقٌ). وذهب مثقف صديق آخر إلى امتداح «ركاكة» الرئيس لغةً وخطاباً، زاعماً أنَّه (أي الرئيس) «رجلٌ ليس الكلامُ مهمّته» بل الفعل (أليس غريباً أن يَمْتدح مثقفٌ الركاكةَ؟!). وتناسى كاتب ثالث أنّ القائد السجين الذي «رَفَضَ الخضوعَ للإملاءات الأميركية والإسرائيلية» هو أيضاً مَنْ سَجَنَ عشرات المناضلين الفلسطينيين في بعض الفترات، ومنهم أمينُ عام الجبهة الشعبية ورفاقه الأربعة وفؤاد الشوبكي، بسبب خضوعه لتلك الإملاءات (لا بسبب رغبته في «حمايتهم» من الاغتيال كما نَظَّر البعضُ!). أيًا يكن الأمر، فإنّي أحسب أنَّه سيكون من مهامّ العمل الثقافي والنضالي الأساسية القادمة التصدّي بالنقد والتقويم الموضوعيَيْن لمسيرة الثورة الفلسطينية وقياداتها من دون استثناء، ولبدايات العمل الفلسطيني (المسلّح تحديداً)، بعيداً ـ ما أَمْكن ـ عن الانفعالات والتحزُّبات.

المهمّ الآن، يا جماعة، هو مصيرُ منظّمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)؛ فالزعماء يَرْحلون أو يُسْتشهدون، وتبقى الأهدافُ التي بَذَلوا حياتَهم من أجل تحقيقها، فنجحوا أو أخفقوا. ومنظمة التحرير هي الصيغةُ التوحيدية الأشمل للشعب الفلسطيني، وهي الأداةُ الأساسية (إنْ فُعِّلتْ) للوصول إلى تلك الأهداف. وأما السلطة الفلسطينية، التي هي نتاجُ عملية أوسلو، فلا تمثِّل في أحسن الأحوال إلاَّ سكّانَ الضفة الغربية وقطاعِ غزة (أو جزءاً منهم)؛ ولا يحقّ لها من ثمّ أن تتحدّث باسم اللاجئين في الشتات (خاصةً حين تؤجِّل قضيتَهم إلى مفاوضات «الحلّ النهائي»)، ولا باسم فلسطينيي القدس الشرقية (ترى هل ستصرّ السلطةُ الجديدةُ على أن يشارك هؤلاء في الانتخابات القادمة لانتخاب رئيس جديد؟)، ولا باسم فلسطينيي ١٩٤٨. لقد صادرتْ قيادةُ م. ت. ف التي وَقَّعت اتفاقيةَ أوسلو أقساماً أساسيةً من الشعب الفلسطيني قبل أن تَحْصل على «السُّلطة» (المقوَّضة الآن) مقابل السكوت عن القضايا المؤجَّلة إلى مفاوضات الحلّ النهائي. وفضيلة عرفات الأبرز هي أنَّه لم يوقّع في كامب ديڤيد (٢) على صكّ قبوله بهذه الرشوة البخسة.

باختصار، المطلوبُ وقفُ مصادرة السلطة الفلسطينية لمنظّمة التحرير، التي هي «الوطنُ المعنويُّ» للشعب الفلسطيني (كما يقول شفيق الحوت وآخرون) في مرحلةٍ ما قبل بناء الدولة. ولنعترفْ أنّ المرحلة التي يعيشها الشعبُ الفلسطينيُّ اليوم ما زالت مرحلةَ تحريرٍ وطني، لا مرحلة بناء الدولة المستقلّة، رغم مظاهر «السلطة» التي كانت تطالعنا قبل حصار «المقاطعة»: من حرسِ شرفٍ، ومطارٍ، و«سلام خُذْ!». غير أنّ ذلك لا يعني، بالتأكيد، أمريْن: (التتمة ص ٩٦)

سماح إدريس

م. ت. ف.

أ ـ تجاهُلَ السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من أنّ هذه السلطة هي نتيجةُ صفقةٍ عُقدتْ بين قيادة م. ت. ف. وإسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية، إلاّ أنّه لا مجال اليوم للوحدة الوطنية الفلسطينية ولا لاستراتيجية عملٍ وطنيّ من دون حدٍّ أدنى من التنسيق بين هذه السلطة والفصائل الفلسطينية، يَحُول دون الاصطدام العبثي (أو الدامي) الذي سبق أن حصل قبل سنوات. وفي هذا الصدد تَبْرز ـ على وجه الخصوص ـ مسألتان: أوسلو، والعمليات الاستشهادية داخل مناطق ٤٨. إذ يجب ألاّ يُشترط في أيّ اتفاق فلسطيني ـ فلسطيني القبولُ بأوسلو (التي لم توافقْ عليها المعارضةُ أصلاً). أما المسألة الثانية فبالغةُ الحساسية، وقد يبدو ضرورياً أن يتّفق الطرفان اليوم (وهما متداخلان لكون «كتائب شهداء الأقصى» من أذرعة السلطة نوعاً ما) على تحييد «المدنيين» الإسرائيليين داخل مناطق ٤٨، علماً أنّ هؤلاء جزءٌ لا يتجزّأ من الاحتلال ومن احتياطيّ الجيش الإسرائيلي أيضاً، ما دام المدنيّون الفلسطينيون محيَّدين، على طريقة «تفاهم نيسان» بين حزب اللّه والعدوّ عامَ ٩٦... مع وجوب أن يتمّ ذلك الاتفاقُ بين الفصائل على أساس جدوى العمليات داخل ٤٨ أو لاجدواها سياسيًّا، لا على أساس شرعيّتها أو لاشرعيّتها أو أخلاقيّتها أو لاأخلاقيّتها.

ب ـ كما أنّ دعوتَنا إلى إعادة الاعتبار إلى م. ت. ف. لا يعني أنّها اليوم في أحسن حال، بل تقتضي بالضرورة تجديدَها وتفعيل مؤسّساتها ودقرطتَها؛ وكلُّ ذلك على أساس سياسي واضح يَرْفض الرهانَ على وهم التسوية الحالية أو الدولة الفلسطينية المستقلّة الآن. فالمجتمع الإسرائيلي، لا شارون أو باراك أو رابين وحدهم، ضدّ السلام؛ وحتى لو وُجد جزءٌ من التيار الإسرائيلي السائد (أو غير السائد) مؤيِّدٌ للسلام، فإنّه يريده دون تقديم تنازلات جذرية (وعلى رأسها عودةُ اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل فلسطين ٤٨). وقد يبدو لازماً هنا عودةُ الفلسطينيين عن إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. صحيح أنّ الميثاق فيه عيوبٌ، ولكنّه ينبغي ألاّ يكون «كادوكًا» (متقادماً عفى عليه الزمنُ) كما قال المرحوم ياسر عرفات عام ١٩٨٨، لأنّ جوهر النضال الفلسطيني مازال على حاله: حركة تحرُّر أصلانية في مواجهة كولونيالية استيطانية غاصبة. وإلغاؤه عام ١٩٩٦ في غزّة إكراماً للرئيس الأميركي لم يَخْدم القضيةَ كثيراً. والأيام تُثْبت أنْ لا إمكانية لقيام دولة فلسطينية سيّدة مستقلة عاصمتُها القدسُ الشرقية، ولا إمكانيةَ لعودة اللاجئين إلى بيوتهم على كامل فلسطين التاريخية (إذ لا معنى لهذه العودة دون الإشارة إلى كامل هذه المساحة)، في ظلّ الصهيونية. على أنّ ذلك لا ينفي أن تواكبَ «استراتيجيةَ التحرير والعودة» برامجُ مرحليةٌ لا تلغي تلك الاستراتيجيةَ. فليس مطلوباً من الفلسطيني أن يتنازل عن حقوقٍ غيرِ قابلةٍ للتصرّف أقرّتْ له بها الشرعيةُ الدوليةُ نفسُها (من قبيل حقّ العودة، واستعادة الأملاك، والتعويض، واستخدامِ مختلف أشكال النضال لتحرير الأرض،...). وبعد الاتفاق على الأساس السياسي (الميثاق الوطني، عدم تأجيل ما لا يؤجَّل،...) يتم العملُ على دقرطة م. ت. ف. بمقتضى الركائز التالية: تمثيل التنظيمات الجهادية «الجديدة» نسبيًا (حماس والجهاد) في هياكل المنظّمة ومؤسّساتها؛ اعتمادُ محاصصة حقيقية بين الفصائل تأخذ في الاعتبار عددَ الشهداء والمعتقلين والعمليات والتمثيلَ النقابي والطلابي لكلّ فصيل؛ عدم حصر التمثيل داخل المنظمة بالفصائل (فهذه الأخيرة صادرت المنظمةَ، مثلما صادرت السلطةُ المنظمةَ!)، بل إعطاء وزن أكبر للمستقلين والمثقفين والفنانين والنقابيين ـ رجالاً ونساءً ـ بحيث يعود للانتفاضة الحالية أفقُها الشعبيُّ الذي تمتّعتْ بقدرٍ كبير منه في الانتفاضة الأولى.

إنّ الوحدة الوطنية الفلسطينية سلاحٌ رئيسٌ في معركة التحرر، لكنّ لها مقتضياتٍ يجب الوفاءُ بها لكي لا تبقى شعاراً يستخدمه الطرفُ الأقوى من أجل تعزيز نفسه... أو تشريعِ تنازلاته التي قد لا تنتهي.

س. إ.
بيروت